

الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

- وقال في المغني والشرح والترغيب المحضر شرح ثبوت الحق عنده لا الحكم بثبوتيه .
- قال في الرعايتين والحاوي وما تضمن الحكم ببيينة سجل .
- وقيل هو انفاذ ما ثبت عنده والحكم به وما سواه محضر وهو شرح ثبوت الحق عند الحاكم بدون حكم .
- قوله في صفة المحضر في مجلس حكمه .
- هذا اذا ثبت الحق بغير اقرار .
- فاما ان ثبت الحق بالاقرار لم يذكر في مجلس حكمه .
- وقوله في صفة السجل بمحضر من خصمين .
- يفتقر الامر إلى حضورهما .
- على الصحيح من المذهب .
- وعليه الاصحاب وقطعوا به .
- وقال الشيخ تقي الدين الثبوت المجرد لا يفتقر إلى حضورهما بل إلى دعواهما .
- لكن قد تكون الباء باء السبب لا الطرف كالاولى .
- وهذا ينبغي على ان الشهادة هل تفتقر إلى حضور الخصمين .
- فأما التزكية فلا .
- قال وظاهره انه لا حكم فيه باقرار ولا نكول ولا رد وليس كذلك .
- قاله في الفروع